سمو رئيس الوزراء خلال حضور جلسة المجلس ويبدو الحجرف والأذينة

رئيس المجلس محييا النواب قبيل انعقاد الجلسة (تصوير: صالح محمد)

سجالات متعددة في الجلسة الخاصة ومطالبات بمنح الوزراء الفرصة للإنجاز

الأوضاع الأمنية والصحية تحت مجهر نواب الأمة

كتب عمر الرشيدي ومصطفى كامل

ناقش مجلس الامة في جلسته الخاصة أمس، الاوضاع الامنية والاوضاع الصحية في البلاد، وفيما وافق المجلس على تكليف لجنة الشؤون الصحية والاجتماعية والعمل البرلمانية متابعة تنفيذ التوصيات المتخذة في هذا الشأن، دار سجال بين النواب والوزيرين على سوء الاوضاع، واجهها نواب آخرون بضرورة منح الفرصة للحكومة للإنجاز، مع ضرورة وجود تغييرات شاملة في الكوادر الحكومية.

وأكد النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ أحمد الحمود سعي الجميع الى تحقيق الصالح العام للبلاد وجدية الوزارة في تنفيذ ما اتخذه مجلس الامة من توصيات لتطوير العمل الامني.

وقال الحمود إنه ايمانا منا بمناقشة الوضع الامني في البلاد للوصول الى الحلول المناسبة وايمانا منا بتحقيق الصالح العام الذي نسعى اليه جميعا تفاعلنا على الفور مع ما صدر من مجلسكم من توصيات في جلسته في الـ10 من يناير الماضي.

واضاف «لذلك كانت توجيهاتنا واضحة الى اللجنة المشكلة بالتعامل بمنتهى الجدية مع توصيات الجلسة الامنية وبحث سبل تنفيذها وتحديد معوقات هذا التنفيذ، مؤكدا ان اللجنة تناولت كل هذه التوصيات دراسة وبحثا وتنفيذا».

من جانبه، اكد وزير الصحة د.محمد الهيفي ان الخدمات الصحية التي تقدمها الوزارة اثبتت فعاليتها وتاثيرها على المستوى الصحي العام للفرد والمجتمع في اشارة الى المؤشرات التي اوردتها منظمة الصحة العالمية في تقريرها لعام 2012.

وقال الهيفي امام المجلس ان مؤشرات المنظمة التي جاءت في التقرير تفيد بان متوسط عمر المواطن الكويتي ارتفع الى 78 عاما في عام 2009 مقارنة بـ73 عاما في 1990 «ما جعل البلاد تحتل مركزا متقدما بين دول العالم على هذا الصعيد».

واشار الى ان التقرير المذكور تضمن ان «نسبة وفيات الاطفال «اقل من خمس سنوات» في الكويت لكل 1000 من المواليد الاحياء بلغت 11 في المئة في عام 2010 مقارنة بـ13 في المئة في عام 2000». وجاءت وقائع الجلسة كالتالي:

افتتح رئيس مجلس الامة علي الراشد الجلسة الخاصة لمناقشة الاوضاع الصحية والتوصيات التي اسفرت عنها الجلسة السرية لمناقشة الاوضاع الامنية في شهر فبراير الماضي، وتلا الامين العام اسماء الاعضاء الحاضرين والمعتذرين والغائبين من دون اذن او اخطار.

الوضع الصحي

وتلا الأمين الاقتراح بشأن مناقشة الوضع الصحي وتبادل الرأي بصدده.

علي الراشد: اشوه بأنه يوم الثلاثاء القادم سترأس الكويت مؤتمر الاتحاد البرلماني العربي ونرجو حضوركم جميعا.

وتلا وزير الصحة د.محمد الهيفي بيانا قال فيه: «لاشك ان مناقشة الاوضاع الصحية سوف تؤتي ثمارها للجميع في الارتقاء والتطوير وتمتحنا الفرصة لاطلاع المجلس على ما تلمسناه خلال الفترة الوجيزة التي انقضت من مناطق القوة والضعف بمرفق الصحة».

وأفاد ان الحكومة تولي اهتمامها الاول بالعمل على تحقيق اهداف الرعاية الصحية الشاملة مع التركيز بصفة خاصة على الرغبة بالخدمة الصحية والرضا عنها مضيفا ان الحكومة «جعلت ذلك هدفها وغايتها الاولى التي يسعى جميع العاملين في وزارة الصحة وعلى رأسهم الوزير لتحقيقها في القريب العاجل».

وقال ان الدولة خصصت لتحقيق ذلك ميزانية تقديرية تقارب 1.5 مليار دينار للعام «2013 – 2014» مشيرا الى انها «اكبر ميزانية في تاريخ وزارة الصحة».

وبين الهيفي ان الاعتمادات المالية في الميزانية ركزت على انشاء تسعة مشاريع لمستشفيات جديدة وتوسعة مستشفيات قائمة عبر توسعة سريرية شاملة تصل الى «5368» سريرا بما نسبته «80» في المائة من الاسرة الحالية بقيمة تقديرية تصل الى مليار وربع المليار دينار يتم بناؤها بنظام التصميم والبناء والتجهيز الطبي والصيانة لمدة خمس سنوات.

واضاف انه تم وضع اعتمادات مالية لتوسعة وتطوير بعض المرافق الصحية القائمة وزيادة مصروفات الادوية والتجهيزات الطبية وتوفير ميزانية للعيادات المسائية بالمستشفيات والمراكز التخصصية لتقليص فترات الانتظار والمواعيد.

وذكر الهيفي انه تم رصد المبالغ المطلوبة لتغطية تكاليف التأمين على جميع الطلبة الدارسين في الخارج بواسطة شركات التأمين المتخصصة اضافة الى ذلك تم استحداث ما يقارب «2007» درجات وظيفية جديدة لتغطية احتياجات الوزارة من اطباء وفنيين.

وقال ان الحكومة تؤكد تعاونها غير المحدود مع كل الجهات الرقابية للفحص والتدقيق بصفة خاصة في كل ما يتعلق بالعلاج في الخارج.

وأشار الى ان التبرعات التي تقدم بها «أصحاب الايادي الكريمة» التي تجسد قيم التكافل بين ابناء المجتمع الكويتي والروح الوطنية الايجابية وصلت لأكثر من «50» منشأة صحية.

وذكر ان بداية عمله وزيرا للصحة شهدت العديد من الاجتماعات واللقاءات مع مسؤولي الوزارة المتخصصين من كل المستويات الطبية والفنية والادارية والتنظيمية في سبيل تطوير اداء الوزارة بصورة عامة.

وأفاد الهيفي ان تلك الاجتماعات مكنت من تقييم الوضع الحالي للوزارة وتحليله تحليلا عمليا قام على اسس البحث والتطوير ليكون ركيزة للتقدم والتطوير لجميع مستويات الخدمة الثلاثية الوقائية والعلاجية والتاهيلية.

واضاف قائلا «وعلى ضوء ما سبق تمكنا من الوقوف على الكثير من الايجابيات التي رصدناها لنستمر في تنميتها وبعض السلبيات والمعوقات التي جعلناها ركيزة ومنطلقا للتطوير والارتقاء نحو رعاية صحية متكاملة بما يحقق اماني ورغبات شعبنا الكريم والمستفيدين من الخدمات الصحية ويحقق ما نهدف اليه جميعا تحقيقا وتنفيذا لتوجيهات برنامج عمل الحكومة وخطة التنمية للدولة».

وتعهد الهيفي ببذل كل ما في الوسع للارتقاء بوزارة الصحة التي قامت بجهود مخلصة من قبل عدد من وزراء الصحة السابقين والاطباء والفنيين والاداريين من العاملين في الوزارة معربا عن شكره لجميع من اسهم في خدمة المؤسسة الصحية من العاملين الحاليين والسابقين.

وقال «سوف نعمل على تنفيذ كل ما تتقدمون به من اقتراحات وتصورات بكل جدية وجهود غير محدودة ما سيكون له دور كبير في الارتقاء بالخدمات الصحية وتحسينها».

واستعرض الهيفي خطة عمل وزارة الصحة للسنوات الاربع المقبلة مبينا ان الوزارة تستمد شرعية غاياتها من الدستور الذي اكد التزام الدولة بتوفير الرعاية الصحية الشاملة للمواطن.

وأوضح الهيفي ان اهداف الوزارة صيغت اهتداء باحكام المواد «15 و11 و10 و9» من الدستور وارتكزت على تقديم الخدمات الوقائية لكل فرد وتهيئة وتوفير البيئة السليمة للفرد والمحافظة على سلامته بصورة مستمرة وتطوير مفاهيمه الصحية ونمط الحياة.

واضاف ان الاهداف ارتكزت ايضا على تقديم الخدمات العلاجية للفرد اثناء مرضه على ان تكون متكاملة وتساير احدث ما توصل اليه العالم في مجال الصحة اضافة الى تقديم خدمات التاهيل الصحي التي تكفل اعادة الشخص الى حالته الطبيعية في حالة تعرضه لأية مؤثرات قد تغير من تكوينه الجسماني والنفسي.

واشار الهيفي الى ان الدولة ترجمت تلك الاهداف الى خطط عمل منذ الاستقلال عبر وضع البنية الاساسية للنظام الصحي الحديث بدولة الكويت مبينا ان تحليل الوضع الراهن للخدمات الصحية هو احد المتطلبات الاساسية لوضع خطة التنمية «2010/2009 – 2014/2013».

وبين ان من ايجابيات الوضع الراهن توزيع الخدمات لجميع السكان بصورة عادلة والتوسع في الخدمات الطبية التخصصية مثل غسيل الكلى والطب النطيفي وزراعة النخاع وجراحات المناظير وتوفير برامج وقائية وعلاجية في خدمات طب الاسنان تغطي جميع مناطق الكويت وزيادة عدد الاسرة الى مجموع السكان ونقص عدد اسرة العناية المركزة ونقص معدلات الاطباء والكوادر الصحية وطول فترة الانتظار والمواعيد في اقسام الحوادث والاشعة والعيادات الخارجية.

واضاف ان من السلبيات ايضا ازدياد عدد طلبات العلاج في الخارج نتيجة فقدان ثقة المواطن بالخدمات الصحية لاسيما علاج مرض السرطان والنقص في خدمات الاسعاف.

وقال الهيفي ان محاور خطة التنمية في المجال الصحي ترتكز على ست نقاط اولاها التوسعة الكوادر الطبية الوطنية من حملة التخصصات العليا.

وقال الهيفي ان الخدمات الطبية اثبتت فعاليتها وتاثيرها على المستوى الصحي العام للفرد والمجتمع ومن مؤشراتها انخفاض معدلات وفيات الاطفال وارتفاع العمر المتوقع للمواطن الى ما فوق الـ75 عاما وارتفاع مستوى التغطية بالتطعيمات وانخفاض نسبة معظم معدلات حدوث الامراض السارية وارتفاع مستوى جودة الرعاية الصحية.

وعن سلبيات الوضع الراهن ذكر الهيفي ان من ذلك نقص

جانب من جلسة الأمس

- العتيقي: أكثر مشاكل «الصحة» إدارية وهي تدرس في أفضل جامعات العالم
- الفيلكاوي: تلومون الإنسان للذهاب للعلاج بالخارج لفقدان الثقة بالخدمات الصحية
- حماد: من يذهب للخارج لعلاج حالات تكميم المعدة و«الدمل» من الربع المقربين
- المري: معدل الجريمة انخفض ونطمح بالمزيد ولابد من إعادة هيبة رجل الأمن
- أرقام الهيفي غير دقيقة ولو صدقت لطالب الأمريكيون والأوروبيون بالعلاج في الكويت
- الصانع: المواطن يريد سماع أشياء منطقية «ويبون العنب وليس الناطور»
- المعيوف: نريد القضاء على تجار المخدرات والخمور حتى في السجون لأن بها سوقاً رائجاً
- الكندري: وزير الصحة حكى لنا عن أحلام وردية ونقول له.. مشكور

معصومة متحدثة أثناء الجلسة